Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مجرد علامات للإشارة إلى شيء ما وليست للدلالة على حقيقته. والإنسان يعرف مدلول اللفظ المفرد أولا ثم يعرف هذا اللفظ الذى يدل عليه ثانياً (١) ولذلك فإن الدلالة على حقيقة الشيء لا تكون إلا إذا نظمت تلك الألفاظ فى سياق معين، وتتضافر الألفاظ والمعانى عند عبد القاهر فى أداء الدلالة المقصودة، لأن الألفاظ خدم المعانى والمصرفة فى حكمها، والمعانى هى المالكة سياستها المستحقة طاعتها.

وقد بدأ المحدثون من النقطة التى وصل إليها عبد القاهر. ونظريته فى النظم. وهى نفسها التى سماها المحدثون بعد جهود طويلة «بعلم الصيغ» أحد فروع علم اللسان فهم يرون أن «اللغة البشرية لا تقف عند استعمال الألفاظ المفردة، إذ تنتظم تلك الألفاظ مجموعات تختلف تبعاً للمعنى الذى تعبر العبارة عنه وهى ما تسميه الجمل وجميع الكلمات فى جمل تلك خاصية الإنسان، ومن الواجب أن تؤلف تلك الجمل تبعاً بطرق تحددها طبيعة كل لغة، وتلك الطرق هى ما يعرف بعوامل الصيغة، وعوامل الصيغة يمكن أن تكون إما صوتاً خاصاً وإما نظماً محدداً للكلمات، وهاتان الوسيلتان مختلفتان من ناحية الشكل. ونحن نسمى دراسة النوع الأول بعلم «الصيغ»، والنوع الثانى بعلم «النظم والتراكيب» ولكنهما فى النهاية يؤديان الوظائف نفسها ومن ثم كان هناك مجال لجمعها فى باب واحد من علم اللسان هو باب النحو .

إن الفصل بين الألفاظ ودلالتها المختلفة وبين الجمل هو ضرب من المستحيل، وقد رأى الأستاذ «أنطوان ماييه» فى بحثه عن ـ علم اللسان ـ أن التمييز بين الجمل المؤلفة فى مجموعة من الكلمات حسب قواعد النحو المقررة، وبين وظيفة تلك الصيغ المتكونة من جراء ذلك إنما هو تمييز أحمق (٢)

---

(١) المرجع السابق، ص ٩٨.

(٢) انظر : للأستاذ انطوان ماييه فى مقال «منهج البحث فى اللغة»، مترجم، وملحق فى كتاب «النقد المنهجى عند العرب» دكتور محمد مندور، دار نهضة مصر، سنة ١٩٦٩، ص ٤٤٥، ٤٤٦.